الباب السادس

التدخين من الوجهة الاقتصادية

في هذا الفصل احصاءات غريبة ، وأرقام مخيفة تبين مدى ما ينفقه الفرد ، والمجموع على التدخين من أموال تتصاعد دخانا في الهواء — وفي هذا الفصل أيضا نرد ردا هادئا منطقيا على أولئك المغرضين ، أو السذج ، الذين يعترضون على محاربة التدخين بحجة ان الدولة تستفيد منه « جمركا » كبيراً .

ان آخر احصاء عن الدخان يقرر لنا ان ما ينفقه سكان جمهورية مصر على التدخين يبلغ ٣٩٦ و ٠٧٣ و ٣٨ جنيها في السنة الواحدة ... وتتقاضى خزانة الدولة عندنا مبلغ ١١٤ و ٨٩٨ و ٣٢ جنيها في السنة الواحدة ايضا رسوما جمركية على الدخان والسجاير ....

كما دلت الاحصاءات ايضـــا على ان عدد المدخنين بلغ ١٦ مليون تقريبا من مجموع سكان جمهورية مصر بينهم ١٠ مليون من الطبقة الفقيرة ، ٥ مليون من الطبقـــة المتوسطة ، ٠٠ و ٨٥ من الطبقة الثرية . وأن متوسط ماينفقه الفرد على التدخين من الطبقة الفقيرة هو ٥ قروش يوميا . ومن الطبقة المتوسطة هو ١٢ قرشا ومن الطبقة الثرية هو ٥٠ قرشا فى اليوم الواحد .

فتأمل مقدار الخسارة التى يلحقهـــا المدخنون باقتصاديات بلادهم . وهم يتذفون هذه الملايين الطائـــلة فى بالوعة لاقرار لها هذه الملايين التى لو وجهت الى مشروعات وطنية او اقتصـــادية . لحولت ارض هذا الوادى الى جنـــة زاهرة . وملأت جيوب ابنائه ثراء ومحت من ربوعه آثار الفقر والجهل والمرض .

حجة الايدى العاملة

من النظريات التى يبرر بها الدعاية للتدخين بعض طـــلاب الـــكسب الحرام . دعواهم بان انتشـار التدخين يفتح ابوابه

العمل لكثيرين من العمال والتجار غير أن المبتدىء فى علم الاقتصاد يدرك لاول وهلة مافى هذا القول من مغالطة . لانه اذا كان الاستهلاك الكثير الذى لايعود على الناس باية منفعة يفتح ابواب العمل للأيدى العاطلة . فان تهشيم الاطباق والمرايات واتلاف المحاصيل وحرق المنسوجات والعبث بالانتاج الاقتصادى فى جميع صوره . كل ذلك يعتبر من الامور ذات الفائدة الاقتصادية طالما يستدعى هذا التخريب تشغيل الايدى العاملة لتعويض الخسارة التى نقترفها بحماقتنا .

فالمغالطة هنا ظاهرة . حين نفترض ان الذى ننفقه من جهد ومال فى صناعة الدخان لايمكننا ان نستخدمه فى زيادة الانتاج فى مرافق الحياة الاخرى التى تعود على البشرية بالنفع والرفاهية .

ان المدخن اذا لم يبدد نقوده فى التدخين فانه سينفقها فى شراء ما هو محروم منه من ضرورات الحياة كالملبس والطعام والاثاث . وحتى اذا كان مستوفيا لاسباب العيش والرفاهية جميعاً

فانه سيستخدمها فى الاسواق المالية او الصناعية . او حتى يودعها فى البنوك التى تستغلها . وفى جميع هذه الاحـــوال تدخل تلك الثروة فى مضمار الانتاج وتهىء اسباب العمل لكثيرين

ان صناعة السجـــاير ليست عملا رابحا مفيداً الا للمنتج (صاحب المصنع الذى امتلأ وطفح . .) اما العامل فسيجد سبل العمل النافع مفتوحة امامه فى اى مرفق آخر . وهل كان العمال يموتون جوعا قبل ان يعرف العالم صناعة الدخان ؟

اما المستهلك فلا ربح له الا الضرر . والمرض . فهل من العدالة ان نضحى بسعادة ستة عشر مليونا من المستهلكين . فى سبيل ٧٠ الفا . نعم فقد دلت الاحصاءات على ان الذين يكسبون عيشهم من صناعة السجاير وتجارتها فى مصر لايتجاوز عددهم ٧٦ الفا بما فيهم عمال مصانع السجاير وموظفيها وتجارها ووسطاء التوزيع وغيرهم .

الخوف على ايرادات الدولة

يحلو لبعض المسفسطين ، أو المغرضين ، أو الناس « الطيبين »

أن يعترضوا على فكرة إبطال التدخين بحجة أن الحكومة تعتمد فى ميزانيتها على بضعة ملايين من الجنيهات تتقاضاها « كجمرك » على اصناف الدخان التى ترد كل عام من الخارج .

ولكن مارأى هؤلاء السادة فى أن الفكرة الاساسية فى فرض هذه الضريبة الفادحة على الدخان ؛ انما كانت فى الاصل لمكافحة هذا الوباء ، لا بقصد تنمية موارد الدولة (راجع صحيفة ! ! من هذا الكتاب)

ولو أن المسألة مجرد فرض ضرائب وجمارك لانماء الميزانية دون نظر الى اعتبارأهم وهو مصلحة الشعب العامة وصحته لحق للحكومة أن تبيح دخول الافيون والحشيش مثلا نظير ضرائب باهظة او تبيح الدعارة والقمار ؛ لتحصل على ضرائب أبهظ وأنا واثق انها تستطيع أن تتقاضى عنها مئات الملايين فى كل عام ! !

ثم ينسى أولئك المسفسطون أن المدخنين اذا اقتصدوا تلك الاموال التى تنفق على التدخين ؛ فسوف ينتعش السوق التجارى

ولا شك ؛ وينفق المدخر على ما هو محروم منه كما ذكرنا فتزيد الواردات من ماكينات المصانع الثقيلة والخفيفة . ومن أجهزة الراديو والتلفزيون والسيارات وآلات تكييف الهواء وآلات الرى والحرث . . وسائر ما يستدعيه انفاق المدخر من استهلاك الدخان فيما يعود على المدخن بالثروة والصحة والتقدم الاجتماعى .

تدهور اقتصاديات المدخنين

من الظواهر الجديدة بالاهتمام ان أثمان السجاير متجهة دائما نحو الارتفاع . ومع هذا فان المدخنين لايحاولون الاقلاع — ولا حتى الاقلال — منها بل ان استهلاك الدخان آخر فى الارتفاع على مدى الايام .

فالفلاح المصرى ينفق عشرين مليونا من الجنيهات سنويا على هذا السم . يقتطعها من قوت عياله ليحرقها فى الهواء . بل يبلغ ببعض الفلاحين الهوان ان يجبر الواحد منهم زوجته واولاده

وبناته على ان يعملوا اجراء لينفق ما جمعـــوه طول يومهم على الدخان والشاى .

وكم من عامل لا يزيد اجره اليومى عن عشرين قرشا يصرف منها ٥ قروش يوميا على التدخين بينما يموت اولاده من سوء التغذية .. او من حاجتهم الى كساء صالح يحفظهم من التعـــرض للسل ولا خبث العلل والامراض .

وكم من موظف لا يستطيع سكنى شقة صحية نظفية . لان راتبه لا يسمح له باعتماد ميزانية محترمة لمسكنه . بسبب انفاقه على التدخين .. ولو انه اضاف بضعة الجنيهات التى تستهلكها السجاير منه شهريا على ميزانية مسكنه لأمكنه ان يعيش فى شقة صحية جميلة تقية شر الروماتزم والبعوض والملاريا . وسائر العلل التى مصدرها سكناه الوضيعة .

وكم من بائع يسير بين عملائه بملابس رثة تنفر منه الزبائن . بينما لو انفق ثمن السجاير على ملبسه لكان انظف واوجه من كثير

من اولاد الذوات .

وان ننس لاتنس ملايين اخرى هى خسارة محققة تنشأ من ضعف انتاج المدخنين وقلة جهدهم فى العمل من جراء اضطراب حالتهم الصحية والماديه .

سببه عقب سيجارة

امسك دفتر الاحوال فى أى نقطة من نقط بوليس المطافىء وتصفحه لكى تقف على أسباب الحرائق التى تدمر المدن أو المنشئات الصناعية أو التجارية أو خلافها

واذا أعوزك الفراغ لكى تتأكد بنفسك ، ففى امكانك أن تولينا ثقتك ، ونحن نجيبك فى الحال ، اجابة تعززها الاحصائيات الرسمية فى دفاتر البوليس ـ نجيبك اجابة مدهشة غريبة تستدعى الانظار لخطورتها اذ أن ٥ر١٩ فى المئة من الحرائق أسبابها . . . عقب سيجارة ! . .

تلك حال لا يعوزها تعقيب ولا تعليق . مادمنا جميعا نعرف ماتلتهمه نيران هذه الحرائق من آلاف الاموال فضلا عن خسائر الارواح . والواقع أنه لولا التدخين ماحمل أحدنا فى جيوبه علبة الثقاب (الكبريت) فى غدوه ورواحه .. تلك العلبة الخطرة التى مكانها الطبيعى فى الواقع هناك ..... فى المطبخ: فى المطبخ لاغير !

الحرج الاجتماعى

والحرج الاجتماعى لايخرج أيضا عن كونه أحد مسببات الاضرار المادية ..

فأن مقتضيات المعيشة وأساليبها ؛ وعلاقة الانسان بهذا المجتمع تحتم عليه التمسك بتقاليد معينة لا مناص منها . فمثلا لكل منا رئيس فى عمله يحتم عليه الواجب احترامه ، وحتى أصحاب المهن الحرة يستلزم عملهم مقابلة الكثيرين من ذوى المقامات التى تعلوهم

ثم ان آباءنا واعمامنا ودى قربانا الاكبر منا سناً .. وكل هؤلاء قد جرى العرف على أن التدخين فى حضرتهم يعد خروجا عن اللياقة والادب . ولكننا من ناحية أخرى كثيرا ما تأخذنا الغيرة لكرامتنا فى هذا المقام . ومن هنا نرى ما يحدث من أزمات أدبية يحدثها التدخين . فقد يفاجىء المدخن أحد هؤلاء الذين يحتم عليه الواجب احترامهم . ويكون فى الوقت نفسه بين اصدقائه أو مع خطيبة أو صديقة له فيعز عليه أن يلقى سيجارته . وتأبى عليه كرامته أن يظهر بمظهر المرؤوس المستكين الواجف . وتعتمل كل هذه المنازعات فى نفسه . فاذا به يظهر بمظهر المرتبك الحائر . ويكون منظره ادعى فى هذه الحالة الى السخرية سواء رجح كفة كرامته ، أو كفة طاعته وإذعانه .

ليس هذا هو الموقف الحرج الوحيد الذى ينكب به المدخن فى الحياة العادية . فى عربات الترام . والسكة الحديد . والصالونات وغيرها ، كثيرا يتذمر الجالسون قرب المدخن من رائحة التبغ

البغيض، وقد يعلنون تذمرهم هذا وقد يكتمونه . وفى كلا الحالتين يكون المدخن شخصية غير محبوبة بالنسبة للذين حوله .

حادث تاريخى محرج

ولعل من المناسب أن نروى هنا هذا الحادث التاريخى الذى كان السبب فيه سيجارة .. سيجارة . وأوشك أن يحدث أزمة سياسية بين مصر وفرنسا .

فى عهد الخديوى اسماعيل كان يتولى ادارة البحرية مدير اشتهر بالحـــزم والتعصـــب وكان مقـــر عمـــله بالترســـانة وعقب توليته البحرية أصدر أمر يحذر فيه التدخين داخل الترسانة وينذر كل من تحدثه نفسه بالتدخين بالعقاب الشديد . وشاء سوء الطالع أن يكون أحد قواصى قنصلية فرنسا أول من نال العقوبة لوقوعه فى المحذور. فقد دخل الى الترسانة فى مهمة وفى وفمه سيجارة فمنعه (الديدبان) من الدخول الا اذا تنازل عن سيجارته

وأصر القواص على عدم اذعانه لاوامر العسكرى واعتبر ذلك ماسا بكرامته ولما رأى العسكرى منه عنادا رفع أمره الى المدير الذى أمر باستدعائه اليه ولما مثل بين يديه أمره بوضع السيجارة فى عمامته فرفض القواص وثارت ثائرة المدير فامر أن يجلد الرجل خمسين جلدة ثم يزج فى السجن (الزفر) وهو المعروف الان بالبرج الزفر

ولما علم قنصل فرنسا بما اصاب تابعه غضب وعد هذه المعاملة ماسة بكرامته كممثل لدولة لها مركزها واخذ طريقه الى المدير وطلب منه اطلاق سراح تابعه فرفض الطلب فى شدة عدها القنصل اهانة له وخرج من المكتب مهددا متوعدا

واسل القنصل تقريرا بالحادث الى القنصل جنرال بالقاهرة الذى سارع وقدم احتجاجا كتابيا .

وتبودلت الكتب بين القنصلية الفرنسية والجهات المختصة واتسعت المسألة وكادت أن تأخذ دورا خطيرا — وأشيع وقتئذ أن الاسطول الفرنسى تحرك من موانيه قاصدا المياه المصرية —

لولا أن تدراك الامر رئيس الحكومة المصرية واشرف على التحقيق الذى اشترك فيه جميع قناصل الدول فاتضح لهم أن الخطأ وقع نتيجة تصرف القنصل وتابعه وارسلت نتيجة التحقيق الى فرنسا فأمرت بتغيير القنصل وبذلك انتهت المشكلة .